

جائحة كوفيد-19: أي دور للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

إعداد : لجنة المعايير الممنية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

كوفيد 19، " أو ما تمّ تصنيفه بالجائحة أو بالوباء العالمي بالنظر إلى تفشّي المرض وانتشاره الجغرافي، أدّى إلى انكماش اقتصاديات أغلب بلدان العالم وشلل أغلب القطاعات ماعدا عدد من الأنشطة الحيوية على غرار الصحة والأمن والدفاع وبعض الأنشطة الإنتاجية وهو ما يطرح صعوبة تحقيق المعادلة بين ضرورة المحافظة على صحة المواطن والحدّ من التأثيرات السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. كما أنّ خطط العمل والاستراتيجيات المتخذة من قبل مختلف الحكومات لمجابهة الجائحة لها انعكاسات مالية هامة واستوجبت اتخاذ العديد من القرارات الاستثنائية لتيسير التعهّد وإنجاز النفقات العمومية ممّا يطرح عديد التساؤلات التي سيتمّ تناول بعضها ومحاولة الإجابة عليها من خلال هذا المقال. وتتمثّل هذه الأسئلة في:

- ما هو دور الدولة ومختلف الأطراف ذات العلاقة في التصديّ للجائحة ولتأثيراتها السلبية على حسن التصرف في المال العام
- ما هو دور للأجهزة العليا للرقابة في ضمان الشفافية والمساءلة في ظلّ أزمة كوفيد
- ما هي حدود عمليات الرقابة التي يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة القيام بها
- ما هي المعايير الدولية والتجارب المقارنة التي يمكن الاستئناس بها
- ما هي الآثار المترتبة من عمليات الرقابة والدروس المستفادة

"ما هو دور الدولة ومختلف الأطراف ذات العلاقة في التصدي للجائحة ولتأثيراتها السلبية على حسن التصرف في المال العام"

لئن تتطلب عملية التصدي للجائحة تظافر وتعاضد جهود مختلف الأطراف المتدخلة من قطاع خاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية فإنه كان للدولة وفي كل البلدان بما في ذلك الدول الليبرالية دور هام وسيادي في التصدي لجائحة كوفيد 19 وذلك عبر إقرار خطط واستراتيجيات لمجابهتها وتوفير العديد من الموارد المالية الداخلية وكذلك من مختلف الجهات المانحة. وإن تنفيذ خطط العمل وتعبئة الموارد يقابلها التعهد بنفقات هامة موجهة أساسا إلى القطاع الصحي علاوة على النفقات المرتبطة خاصة بالإجراءات الاجتماعية المتخذة من قبل مختلف الحكومات وإجراءات مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وتقتضي مجابهة جائحة الكورونا والتوقي من انتشارها إنجاز كل هذه النفقات بالمرونة والسرعة المطلوبة مما يطرح صعوبة التقيد ببعض الترتيب والقوانين سارية المفعول والمنظمة على سبيل المثال للشراءات العمومية ولقواعد تنفيذ النفقات والتي تتسم غالبا بطول الإجراءات ولا تستجيب لمقتضيات إدارة الأزمات مما يضطر الحكومات إلى اعتماد إجراءات استثنائية لا تضمن في كل الحالات شفافية الطلب العمومي وتنطوي على العديد من المخاطر المرتبطة خاصة بسوء استعمال المال العام وإمكانية تفشي بعض مظاهر الفساد وهو ما يتطلب ملاءمة مقتضيات المساءلة والشفافية لهذا الوضع.

وللتحكّم في مثل هذه الظواهر فإنّ على أنظمة الرقابة الداخلية للوزارات والهيئات الحكوميّة المكلفة بالسهر على مجابهة الأزمة أن تلعب دورا هاما في هذه المرحلة كما يمكن للحكومات وفي ظلّ ضغط المواطن ومنظمات المجتمع المدني أن تبادر من تلقاء نفسها بتكليف مصالح الرقابة التابعة لها للقيام بتدقيق، على سبيل المثال، إجراءات إسناد المساعدات وعقود المشتريات أو الصفقات العمومية المنجزة. كما أنّ بعض المنظمات والهيكل المالية يمكن لها أن تساهم في نشر الوعي بالممارسات الفضلى في إدارة الأزمات على غرار تولّي منظمة الشفافية العالمية إصدار توصيات إقليمية لحوكمة الإجراءات المتخذة لمكافحة وباء كوفيد 19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي شملت إجراءات العطاءات والمشتريات العامة خلال حالات الطوارئ وآليات إدارة صناديق وحسابات التبرعات الخاصة لمواجهة تداعيات الجائحة.

"ما هو دور الأجهزة العليا للرقابة في ضمان الشفافية والمساءلة في ظل أزمة كوفيد"

تطرح مختلف تداعيات الأزمة تساؤلا حول دور الأجهزة العليا للرقابة في الاستجابة لوباء "كوفيد 19" خاصة في ظل حاجة المواطن ومختلف مكونات المجتمع إلى شفافية المعلومة المالية المرتبطة بعمليات الإنفاق الهامة المنجزة لمجابهة الجائحة والتي لا يمكن أن تضمنها سوى الأجهزة المذكورة باعتبار تمتع أغلبها بالاستقلالية الإدارية والمالية عن السلطة التنفيذية وباعتبار دورها إحداه الفارق في حياة المواطنين وفقا لما تمليه مبادئ الانتوساي.

وكما تواجه أغلب حكومات العالم، باستثناء بعض البلدان التي لها تجارب و ممارسات فضلى في التصدي لمثل هذه الأزمات، صعوبات وتحديات للتمكّن من التصدي لهذا الوباء مما أدى بالعديد منها إلى الاستفادة واستنساخ عدد من الإجراءات المتخذة من البلدان التي سبقتها في انتشار هذا الوباء، فإنّ عددا من الأجهزة العليا للرقابة ليست لها تجربة في التعامل مع مثل هذه الأزمات التي تستدعي توليها القيام بدور هامّ باعتبار ما تستبطنه عملية إدارة مثل هذه الأزمات من مخاطر مرتبطة أساسا بالإجراءات الفورية التي على المؤسسات والهيئات الحكومية اتخاذها والتي تستوجب في العديد من الحالات ملائمة التشريع والنصوص القانونية المعمول بها لمتطلبات النجاعة في إدارة الأزمة. ووعيا بأهمية دور الأجهزة في هذا المجال، فقد أطلقت العديد من الأطراف المتدخلة والمنظمات الدولية والعربية والإفريقية والدولية مبادرات بهدف تبادل التجارب والأفكار بين مختلف الأجهزة حول كيفية التعامل مع هذه الجائحة على غرار الإنتوساي والأفروساي والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والبنك الدولي. وتمارس الأجهزة العليا للرقابة دورها في ظل أزمة كوفيد من خلال التفويضات الممنوحة لها وكذلك بالاستئناس بالمعايير الدولية وبالتجارب المقارنة.

"ممارسات الرقابة في حدود التفويضات القانونية الممنوحة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة"

في كلّ الحالات، تتولّى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، إجراء عمليات الرقابة في حدود التفويضات القانونية الممنوحة لها. وبحسب هذه التفويضات، يختلف زمن أو توقيت الرقابة التي يمكن أن تكون مسبقة أو بعدية والتي ستكون في كلّ الحالات مقيّدة وتقتضي مزيدا من المرونة من الأجهزة على اعتبار سنّ إجراءات استثنائية من قبل الحكومات المعنية لإدارة الأزمة تحكمها حالة انتشار وتفشي الوباء التي تمر بها مختلف البلدان.

وتلعب الأجهزة المكلفة، حسب الإطار القانوني المنظم لها، بالرقابة المسبقة على النفقات العمومية دورا هاما في تيسير الإجراءات وخفض المخاطر المحتملة والمتمثلة بالنسبة للشراءات العمومية، مثلا، في تضارب المصالح والاحتمار وارتفاع الأسعار وعدم ضمان حد أدنى من المنافسة والتأخير في إجراءات عقد النفقات.

وإنّ التدخّل المسبق للأجهزة بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخّلة من شأنه أن يساهم كذلك ولو بصفة غير مباشرة في حماية المواطنين من تفشي الفيروس وذلك من خلال تركيز أعمال الرقابة على التدخلات ذات المخاطر العالية والمرتبطة بصفقات اقتناء المعدّات الطبيّة والكمامات الواقية والكواشف السريعة ومدى استجابتها للمواصفات الفنية المتعلقة بالنسبة لهذين الأخيرين بعدم نقل العدوى والقدرة على حماية المواطنين وبلوغ نسبة عالية من صحّة نتائج التحليل و ذلك لتفادي جسامه الأضرار المادية والبشرية التي يمكن أن تنجرّ عن عدم احترام المواصفات الفنية. ومن بين الأجهزة التي تمارس حسب قوانينها الرقابة المسبقة يذكر الجهاز الكويتي الذي تولّى تشكيل فريق لمتابعة التعاقدات الطارئة وإسناد الموافقات المسبقة ممّا من شأنه أن يساهم في تسهيل إجراءات التصدّي للجائحة وتحقيق وفر مباشر للخزانه العامة للدولة بمبالغ هامّة. كما يذكر تولّي الجهاز الليبي تشكيل لجنة عليا لمتابعة وتقييم إجراءات مواجهة الوباء مع الأخذ بعين الاعتبار الصبغة الطارئة لها وما تتطلبه من ضرورة سرعة الإنجاز.

وبالرغم من أهميّة التدخلات الآنية في مثل هذه الأزمات سواء بالنسبة للهيئات الحكوميّة أو الأجهزة العليا للرقابة التي تتيح لها أطرها القانونية ذلك، فإنّ الرقابة اللاحقة أو البعديّة والتي تؤمّن العديد من الأجهزة سيكون لها دور في إحاطة الأطراف ذات العلاقة بالتجاوزات المسجلة في إدارة الأزمة وفي ردع المخالفين علاوة على ما يمكن أن تؤوّل إليه من توصيات من شأنها أن تحدّ من الأزمات المحتملة أو أن تحسّن طرق إدارتها. وقد أعلن الجهاز الأعلى للرقابة التونسي انه سيتولى، في إطار الإجراءات المخوّلة له بمقتضى القانون، إجراء الرقابة على موارد ونفقات صندوق التبرعات المحدث لدى وزارة المالية لمجابهة وباء كورونا وكل الصفقات والاستشارات العمومية التي سيتمّ إبرامها في هذا الإطار.

"الاستئناس بالمعايير الدولية وبالتجارب المقارنة لإنجاز عمليّات الرقابة"

يمكن للأجهزة العليا للرقابة الاستئناس بالتجارب المقارنة المتعلقة بتعاطي عدد من الأجهزة مع مثل هذه الأزمات على غرار تجربة التدقيق التي قام بها الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة الكوري والمرتبطة بأزمة متلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS التي ظهرت في كوريا سنة 2015 وكذلك تجارب الأجهزة العليا للرقابة الإفريقية في مواجهة وباء

إيولاً. كما يمكن للأجهزة العليا للرقابة الاستئناس بالمعايير الدولية الصادرة من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ناهيك سلسلة 5500 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة¹.

وقد احتوي المعيار 5520 في جزئه الثالث الممارسات الجيدة وأمثلة على تدقيق المساعدات المرتبطة بالكوارث والتي كانت ثمرة مجهودات مجموعة عمل ترأسها الجهاز الاندونيسي الذي له تجربة في مراقبة مساعدات تسونامي في إندونيسيا. ولئن خصّ هذا المعيار المساعدات المرتبطة بالكوارث فإنه يمكن الاستئناس به وسحب جوانب منه أو ملاءمتها للتدقيق في مختلف الإجراءات والسياسات المتخذة من قبل الحكومات للتصدّي للجائحة. وقد شملت التوجهات الإرشادية عشرة موضوعات رئيسية تعلقت بالتحضير للتدقيق والتعاون بين مدقي المساعدات المرتبطة بالكوارث وجمع المعلومات والبيانات واختيار موضوعات التدقيق وأنواع التدقيق علاوة على التدقيق على إعداد التقارير وأدوات التدقيق على المساعدات المرتبطة بالكوارث.

وتقتضي عملية الإعداد للتدقيق في ظلّ أزمة كوفيد بالاستئناس بتوجهات المعيار انف الذكر الإلمام بكل الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات لإدارة الأزمة وتحديد طبيعة المخاطر المرتبطة بها وتحديد آليات الرقابة الداخلية المعتمدة لضمان حسن التصرف في إنجازها والتحكم في الانحرافات المحتملة. وتساعد عمليّة جمع البيانات وتوثيقها في تخطيط العملية الرقابية ومزيد حصر وتحديد المخاطر وتحديد موضوعات عملية التدقيق التي يتمّ إنجازها تلقائياً في إطار التفويضات القانونية للجهاز أو بطلب من البرلمان بالنسبة للأجهزة التي تتيح تشريعاتها ذلك.

كما تهدف عملية جمع المعلومات والبيانات خاصّة إلى التدقيق في مدى التعامل السريع والمثمر للحكومات مع الجائحة وتحديد مواطن الضعف والتقصير وإلى توثيق كلّ البيانات المرتبطة بكيفية إدارة الأزمة والتأكد من صحّتها وموثوقيتها. وإنّ عملية تجميع البيانات لا تخصّ فقط تلك المتوفرة لدى الأطراف الحكومية المكلفة بإدارة الأزمة وإنّما كذلك مختلف الأطراف ذات العلاقة من ذلك منظمات المجتمع المدني لتشمل المقالات والمعطيات المنشورة على صفحات التواصل الاجتماعي ومواقع الانترنت حيث على المدققين وانطلاقاً من خبرتهم تمييز كل المعلومات المتاحة والتي يمكن على إثر دراستها وتحليلها أن تحيل إلى تجاوزات هامّة.

وتتعلّق هذه المعلومات على سبيل المثال بالنسبة للشراءات العموميّة بعقود المشتريات ومحاضر اللجان الفنيّة ومحاضر الاستلام والنسبة للمساعدات الموزّعة بمصادرها وبالجهات المانحة وبقيمتها وبالمنتفعين بها وآليات ومسالك

¹ التي تحتوي على ثلاث معايير المتمثلة في المعيار (ISSAI 5510) المتعلّق بتدقيق التقليل من خطر الكوارث و المعيار (ISSAI 5520) الذي يخصّ تدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث و المعيار (ISSAI

5530) المتعلّق بتكثيف إجراءات التدقيق لمراعاة تزايد مخاطر الاحتيال والفساد في مرحلة الطوارئ بعد وقوع كارثة

توزيعها. كما يمكن الاستقصاء بالنسبة للمساعدات، لدى عينة من الفئات الهشة أو المستفيدين المستهدفين بالمساعدات مثلما ينصّ على ذلك معيار الانتوساي عدد 5520.

وتطرح عمليّة جمع البيانات وكذلك مختلف مراحل العمليّة الرقابية التي يمكن للأجهزة العليا القيام بها صعوبات ترتبط بعدم توفّر لدى العديد من الأجهزة العليا للرقابة البنية التحتيّة الملائمة للعمل عن بعد في ظلّ الإجراءات الاستثنائية التي أقرّها الحكومات واستجابة لمتطلّبات ضمان سلامة المدققين. كما لا تتوفّر لدى أغلب الهيئات الخاضعة للرقابة أنظمة معلومات مندمجة تمكّن من إتاحة المعلومة إلى مختلف الأجهزة وهو ما يستوجب إيجاد حلول بديلة تمكّن من إدارة هذه الأزمة إلى غاية إرساء بالتنسيق مع الجهات المعنية آليات الرقابة عن بعد.

وفي كلّ الحالات يؤكّد المعيار 5520 على أنّه يجب تركيز أعمال التدقيق على المسائل عالية المخاطر والتي لم يتمّ تناولها من جهات رقابية أخرى وذلك بهدف تحقيق القيمة المضافة المرجوة. ويمكن أن تشمل عملية الرقابة الأداء وذلك بهدف إنجاز اختبار موثوق فيما إذا كان أداء الحكومة للالتزامات والبرامج والعمليات المرتبطة بإدارة الأزمة قد تمّ وفقاً لأسس الاقتصاد، والكفاءة، والفعالية، وفيما إذا كانت هناك فرص للتحسين.

كما أنّ رقابة المطابقة تهتم بالتأكد من مدى ملائمة الأعمال المنجزة للتشريعات والسياسات والإجراءات واللوائح القانونية الاستثنائية المتفق عليها مع إمكانية دراسة هذه الأخيرة حيث أنّ إدارة الأزمة والتخفيف في الإجراءات لا يعني خرق المبادئ الأساسية لحسن التصرف في المال العام.

ويركّز التدقيق المالي على الإفصاحات والحسابات. وعلاوة على العديد من التحديات المقترنة بالرقابة المالية في ظلّ جائحة كوفيد، فإنّه ولضمان شفافية المعلومة المالية يحتاج المستفيدون منها، البيانات التفصيلية المتعلقة مثلا بحجم النفقات والشراءات المنجزة والمساعدات الممنوحة لمختلف الفئات الاجتماعية والمنتفعين بها خاصة في ظلّ عدم توفر، في العديد من الحالات، قواعد بيانات وتطبيقات إعلامية وهو ما يطرح أهمية دور حسن إعداد الإفصاحات المتممة للقوائم المالية والتي يجب أن تقوم بتفصيل البيانات التي من شأنها أن تساهم في فهم تلك القوائم من قبل مراجعي الحسابات.

وفي كلّ الحالات يجب إنجاز كل نوع من أنواع التدقيق وفقا للمعايير والإرشادات العامّة المنطبقة عليه مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المرحلة التي تتطلب أكثر مرونة في عمليات الرقابة والعديد من العوامل التي من شأنها أن تحدّد نطاق التدقيق.

وأكدت التوجيهات الإرشادية على حسن تخطيط المهمة الرقابية وملاءمة المواضيع التي سيتمّ تناولها ونطاق الرقابة للموارد المتوفّرة وكفاءتها ولأجل تنفيذ المهمة وضرورة الاستجابة لتوقعات الأطراف ذات العلاقة من عمليات الرقابة المنجزة ويذكر في هذا الإطار أنّ التحديات الرئيسية للجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة الكوري في إطار مهمّة

التدقيق لأزمة متلازمة الشرق الأوسط التنفسية تمثلت في كيميّة الاستجابة للانتظارات الكبيرة للمواطنين والأطراف ذات العلاقة الرئيسيين ممّا طرح التحديّ المتعلّق بكفاءة الفريق الرقابي ورقابة الجودة وتطلب الاستعانة بخبراء خارجيين في علم الأحياء وعلم الفيروسات وتكوين فريق تدقيق تجاوز 52 عضوا علاوة على الدعم الفني من مؤسسات مختصّة في التدقيق.

ومن بين التحديّات كذلك بلوغ أو تحقيق أهداف الرقابة المتعددة والتي تعلّقت بثلاث محاور رئيسية تمثّلت في الكشف المبكر وتأكيد الإصابات وسرعة الإجراءات المتخذة والبنية التحتية للصحة العامة. علاوة على التحدي المرتبط بإبلاغ نتائج التدقيق في الوقت المناسب حيث استغرقت عملية جمع البيانات وإجراء المقابلات مع المسؤولين الرئيسيين مدّة أطول مما كان متوقعا وهو ما يمكن توقّعه واعتباره عند تخطيط المهمة الرقابية في إطار الاستجابة لأزمة كوفيد 19.

"أثر عمليات الرقابة والدروس المستفادة"

إن الرقابة المعمّقة والموثوقة لآليات وإجراءات إدارة أزمة كوفيد والكشف على النقائص المسجّلة والإبلاغ عنها، علاوة على أنّها تساهم في إنارة الرأي العام بالإخلالات والإخفاقات المسجّلة في التصديّ للوباء واتخاذ الإجراءات التأديبية والجزائية ضدّ المخالفين فإنّها تساعد، من خلال التوصيات المدرجة في التقارير، الحكومات ومختلف الأطراف المتدخّلة، على القيام بالتصحّيات اللازمة ومراجعة الخطط والقوانين والسياسات المعتمدة وإعادة ترتيب الأولويات. ويذكر أنّ التدقيق المنجز من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة الكوري في إطار أزمة متلازمة الشرق الأوسط التنفسية أدّى على سبيل المثال إلى مراجعة قانون مكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها واللوائح التنفيذية التابعة لها وإلى إعادة الهيكلة التنظيمية للمركز الكوري لمكافحة الأوبئة وتعزيز القدرات والنهج المتبعة في الاستعداد والاستجابة للأمراض المعدية الناشئة لدى السلطات والقطاع الصحي.

ومن أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة التي ليست لها تقاليد في التعامل مع مثل هذه الأزمات هو ضرورة الأخذ بالاعتبار عند إعداد مخططاتها الإستراتيجية للمسائل المتعلّقة بكيفية الاستجابة مع وضعيات مماثلة التي تتطلّب على المستوى اللوجستي استخدام التقنيات الحديثة لتنفيذ عمليات المراجعة عن بعد ورقمنة العمل الرقابي علاوة على ضرورة تنمية قدرات المدققين في هذا المجال. ويمكن الاستئناس بالتجربة ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية الذي يعتمد منظومة الرقابة الإلكترونية (شامل) والتي تساعد في تحليل البيانات والرقابة عن بعد للعقود وتوثيق وحفظ أوراق العمل وإصدار التقارير علاوة على استخدام منصة منهجية المراجعة الإلكترونية للاطلاع على الإرشادات والتوجيهات المهنية والمساهمة في تطبيق أفضل الممارسات المهنية في كافة مراحل التدقيق.

كما على الأجهزة ومختلف الأطراف المتدخّلة تنظيم دورات تدريبية في مجال الرقابة على خطط واستراتيجيات التصديّ للكوارث التي تتطلّب المرونة والدقة والسرعة في الإنجاز. علاوة على ضرورة برمجة وكما يمليه معيار الانتوساي

عدد 5510 ،مهمّات تتعلّق ب" الرقابة على خفض مخاطر الكوارث" والتي تتولّى من خلالها التأكّد من تويّي الحكومات تحديد إطار عمل أو خطط للتصدّي للكوارث أو نشر الوعي بأهميّة اتخاذ تلك الإجراءات. أو كذلك تقييم الأولويات التي توليها الحكومة لخفض مخاطر الكوارث. وتعوّل الأجهزة العليا للرقابة من خلال رفع تقاريرها إلى البرلمان على معاضدة هذا الأخير لمجهوداتها الرامية إلى حمل الحكومات إلى إبلاء العناية اللازمة لمسألة اتخاذ إجراءات وسياسات خفض الكوارث وذلك من خلال دعمها باعتبار دوره في الإشراف على المصادقة على الميزانية . ويؤكّد المعيار على أنّه من المفيد أن يقوم المدققون بدعم مطالبتهم وحججهم من خلال تحديد تكلفة الخسائر الناجمة عن الكوارث المحتملة والتي هي الأكثر احتمالاً أن يتمّ اعتمادها من قبل وزارات المالية.

وإنّ اعتماد النهج الاستباقي سواء من طرف الحكومات على مستوى الإجراءات والسياسات للتحكّم في وطأة الأزمات أو من طرف الأجهزة من خلال إرساء تقنيات العمل عن بعد وبرمجة مهمّات الرقابة على خفض مخاطر الكوارث و التي يمكن أن تشمل العديد من القطاعات على غرار الصحة والتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية يساهم في حوكمة إدارة الكوارث المحتملة.

المراجع المعتمدة

- إعلان ليما (مبدأ 1) وإعلان المكسيك (مبدأ 10) ومبدأ الإنتوساي رقم 12.
- سلسلة 5500 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
- العرض المتعلق بتجربة تدقيق الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة الكوري في إطار الاستجابة لأزمة متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (سجنون كيم) (الوينار المنظم من قبل البنك الدولي)
- عرض الأستاذ سليمان البصري، الوكيل المساعد لقطاع تدقيق الوزارات وقطاع الرقابة المسبقة، ديوان المحاسبة في الكويت (الوينار المنظم من قبل البنك الدولي)
- الإجراءات المتخذة من قبل الجهاز الليبي لمواجهة الأزمة والمنشورة على صفحة فايسبوك المنظمة
- المبادرات المتخذة من قبل مختلف الأطراف المتدخلة والمنظمات الدوليّة والعربية والإفريقية والدوليّة والمعطيات المنشورة على صفحة فايسبوك المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

